مدونة المناهج السعودية

https://eduschool40.blog

الموقع التعليمي لجميع المراحل الدراسية

في المملكة العربية السعودية

مراجعة اقتصاد جزئي

- **تعاريف:**

الكلمة	تعريفها
الاقتصاد	• هو العلم الذي: – يحقق الثراء للشعب والدولة – يهتم بدراسة حياة الانسان وأعماله التجارية اليومية. – يهتم بكيفية تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع. – يهتم بكيفية اشباع حاجات الانسان باستخدام موارده المحدودة. ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث ويدرس السلوك البشري (الفردي والجماعي) في كيفية استخدام الموارد المحدودة وفي سعيه لإشباع حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة ولا نهائية باستخدام موارد محدودة أو نادرة.
الندرة النسبية للموارد الاقتصادية	○ أي أنها نادرة ومحدودة بالنسبة لكثرة الحاجات، ومعيار الندرة هو وجود ثمن لتلك الموارد. وكلما زادت الندرة زاد الثمن، فالعلاقة طردية بين الندرة والسعر. ○ كلما توفرت السلعة كلما قل ثمنها.
الموارد الحرة	ليس لها ثمن أو عائد اقتصادي (مجاني) وتوجد في الطبيعة بكميات كبيرة، ولا يبذل الإنسان أي جهد للحصول عليها، كالشمس والهواء ومياه البحر.
الموارد الاقتصادية عناصر الانتاج	العناصر التي تتضافر فيما بينها للإسهام في إنتاج الأموال الاقتصادية، وهي الموارد الاقتصادية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات والتي بدونها يستحيل القيام بالإنتاج. الأرض – العمل – رأس المال – التنظيم
تكلفة الفرصة البديلة	○ الفرصة التي تم التضحية بها بسبب اختيار معين دون اختيار آخر. ○ وهي مقدار ما تم الاستغناء عنه من منتجات أو عدد وحدات لإنتاج منتج معين، أو زيادة الإنتاج لمنتج آخر.
منحنى إمكانية الانتاج	هو المنحنى الواصل بين التوليفات المختلفة من سلعتين أو مجموعتين سلعيتين والتي يمكن للمجتمع إنتاجها باستخدام جميع الموارد المتاحة
السوق	○ العملية التي يتم من خلالها تحديد الأسعار والكميات المتبادلة من السلع والخدمات المختلفة. ○ هو المكان الذي تتم فيه عملية البيع والشراء سواء كان الكتروني أو تقليدي.
الطلب	هو الكميات التي يكون المستهلكين مستعدين وقادرين على شرائها من السلعة عند مختلف الأثمان المحتملة خلال فترة زمنية معينة
قانون الطلب	يمثل العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة مع بقاء العوامل الاخرى ثابته
تغير الكمية المطلوبة	وهو الانتقال من نقطة الى اخرى على نفس منحنى الطلب نتيجة ارتفاع او انخفاض الاسعار بحيث يعكس العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة عند كل سعر.
تغير الطلب	هو انتقال منحنى الطلب كاملاً للأعلى او للأسفل بسبب تغير محددات الطلب الرئيسية (كزيادة او انخفاض عدد المستهلكين)

مرونة الطلب السعرية	هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات التي تحدث في سعرها.
مرونة الطلب الدخلية	تحسب تأثير التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة التغير في دخل المستهلك.
مرونة الطلب التقاطعية	تحسب تأثير التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة تغير في سعر سلعة أخرى.
الإيراد الكلي	هو حصيلة ضرب الكمية المباعة (أو المطلوبة) في ثمن السلعة. أي أن: الإيراد الكلي = الكمية المباعة × ثمن السلعة أو الايراد الكلى = سعر الوحدة (او الايراد المتوسط) ×الكمية المباعة (او الكمية المطلوبة)
التكلفة الكلية	التكلفة الكلية = التكلفة المتوسطة الكلية للإنتاج × الكمية المعروضة (او الكمية المباعة)
العرض	الكميات التي يكون المنتجون مستعدين وقادرون لبيعها من السلعة أو الخدمة عند مختلف الأثمان المحتملة خلال فترة زمنية معينة
قانون العرض	كلما ارتفع الثمن كلما زادت الكمية المعروضة والعكس صحيح
مرونة العرض	هي درجة استجابة الكمية المعروضة من السلعة للتغيرات التي تحدث في سعرها
توازن السوق	هو الحالة التي تتساوى عندها الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من سلعة معينة عند ثمن معين، ويسمى هذا الثمن بالثمن التوازني. ولن يتغير هذا التوازن إلا في حالة تغير ظروف العرض أو الطلب
ثمن التوازن	الثمن الذي يجعل هناك توازن بين الكمية المطلوبة من السلعة من قبل المشترين مع الكمية المعروضة منها من قبل البائعين ويتحدد ثمن التوازن للسلعة بالتفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلعة. وهو الوضع الذي إن تم التوصل إليه فلا يوجد ما يدعو إلى تغييره ما لم تحدث تغيرات خارجية تؤدي إلى ذلك
المنفعة الكلية	إجمالي الإشباع أو المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لكمية معينة من السلعة خلال مدة زمنية معينة
المنفعة الحدية	هي مقدار الزيادة في المنفعة الكلية نتيجة لزيادة الكمية المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة. أو هي منفعة الوحدة الإضافية التي يستهلكها المستهلك من السلعة، بمعنى أنها مقدار التغير في المنفعة الكلية نتيجة لتغير عدد الوحدات المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة.
قانون تناقص المنفعة الحدية	كلما ازدادت الكمية المستهلكة من السلعة انخفضت المنفعة العائدة من استهلاك الوحدة الإضافية منها. والمنفعة الكلية تتزايد حتى تصل إلى نقطة التشبع ثم تتناقص.
الإنتاج	عملية تحويل مختلف عناصر الإنتاج (أرض، عمل، رأس مال، تنظيم) إلى سلع وخدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمن لها

الربح	هو الفرق بين الإيراد الكلي (أو قيمة المبيعات) والتكاليف الكلية للإنتاج، أي أن: الربح = الإيراد الكلي – التكاليف الكلية للإنتاج
الأرض	يقصد بها الموارد المستمدة من الطبيعة والتي تستخدم في الإنتاج، أي تشمل سطح الأرض وما تشتمل عليه من معادن وثروات معدنية ومياه والتي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان. وللأرض ثلاث خصائص:- ثبات مساحة الأرض، انعدام نفقة الإنتاج، عدم تجانس الأرض.
العمل	يمثل خدمات الأيدي العاملة التي تسهم في إنتاج السلع، وقد يكون العمل جسماني عضلي أو ذهني.
رأس المال	هو العنصر الذي يصنعه الإنسان ليساعده في الإنتاج ويشمل المواد والآلات والمعدات . أما النقود أو رأس المال النقدي هو مجرد وسيلة للحصول على رأس المال العيني أو الحقيقي.
التنظيم	يقصد به خدمات أصحاب المشروع أو الذين يقومون بإدارة وتنظيم المشروع والتأليف بين عناصر الإنتاج ويتحملون مخاطر الإنتاج ومسئولية اتخاذ القرارات ويحققون ربحا أو خسارة.
دالة الإنتاج	تُعَبِر دالة الإنتاج عن العلاقة بين حجم الإنتاج وكمية عناصر الإنتاج المستخدمة ○ ج = د (ع، س، ...) ○ حيث: ج= حجم الإنتاج ع= عنصر العمل س= رأس المال ○ حجم الإنتاج (ج) هو المتغير التابع في دالة الإنتاج. ○ عناصر الإنتاج ع، س،.. هي المتغيرات المستقلة في دالة الإنتاج.
قانون تناقص الغلة	إذا كان هناك عنصران أو أكثر من عناصر الإنتاج وكانت كمية أحدهما ثابتة وكمية الأخر متغيرة فإن زيادة العنصر المتغير يترتب عليها بعد حد معين تناقص الناتج الحدي والناتج المتوسط
الإنتاج الكلي	إجمالي الناتج الذي ينتجه عدد معين من العمال. وهو يساوي:- الناتج الكلى = الناتج المتوسط × عدد العمال
الإنتاج الحدي	مقدار الزيادة في الإنتاج الكلي نتيجة لزيادة عدد العمال المشتغلين بعامل واحد، أو هو مقدار الناتج الإضافي نتيجة لتشغيل عامل إضافي. وهو يساوي :- الإنتاج الحدي (ج ح) = التغير في الإنتاج الكلي (Δ ج ك) ÷ التغير في عدد العمال (Δ ع)
الإنتاج المتوسط	متوسط ما ينتجه العامل الواحد ويساوي حاصل قسمة الإنتاج الكلي على عدد العمال المشتغلين، والذي يعبر هنا عن الإنتاج المتوسط للعامل. الإنتاج المتوسط (ج م) = الإنتاج الكلي (ج ك) ÷ عدد العمال (ع)
الأجل الطويل	هو الفترة الزمنية التي يتمكن من خلالها المنتج من تغيير جميع عناصر الانتاج الثابتة والمتغيرة (حيث يمكن تغيير حجم المشروع بالكامل).

الاقتصاد مهم بالتفصيل

- **مفهوم الاقتصاد:**
  - هو العلم الذي:
    - يحقق الثراء للشعب والدولة
    - يهتم بدراسة حياة الانسان وأعماله التجارية اليومية.
    - يهتم بكيفية تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع.
    - يهتم بكيفية اشباع حاجات الانسان باستخدام موارده المحدودة.

- **تعريف الاقتصاد:**

ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث ويدرس السلوك البشري (الفردي والجماعي) في كيفية استخدام الموارد المحدودة في سعيه لإشباع حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة ولا نهائية باستخدام موارد محدودة أو نادرة.

- **المشكلة الاقتصادية**
  - الحاجات الإنسانية المراد إشباعها متعددة وغير محدودة وفي ازدياد مستمر
  - الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية محدودة وفي نقص مستمر
  - كلما زادت ندرة السلعة كلما زاد ثمنها فالعلاقة بينهم طردية

- **تتسم الحاجات الإنسانية بأنها:**
  - متعددة، متنافسة، متكررة، متجددة، متكاملة، نسبية، قابلة للإشباع.

- **الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج):**
  - العناصر التي تتضافر فيما بينها للإسهام في إنتاج الأموال الاقتصادية، وهي الموارد الاقتصادية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات والتي بدونها يستحيل القيام بالإنتاج.

    الأرض – العمل – رأس المال – التنظيم
  - الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات المختلفة.

- **تتميز الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية**
  - أي أنها نادرة ومحدودة بالنسبة لكثرة الحاجات، ومعيار الندرة هو وجود ثمن لتلك الموارد (تُدر دخل). وكلما زادت الندرة زاد الثمن، فالعلاقة طردية بين الندرة والسعر.
  - كلما توفرت السلعة كلما قل ثمنها.

- **الموارد الحرة**
  - ليس لها ثمن أو عائد اقتصادي (مجاني) وتوجد في الطبيعة بكميات كبيرة، ولا يبذل الإنسان أي جهد للحصول عليها، كالشمس والهواء ومياه البحر.

تقسيمات السلع مهم بالتفصيل والأمثلة

- **تقسم السلع إلى:**
  - **أولاً- الإنتاج المادي والإنتاج الغير مادي:**
    - **الإنتاج المادي أو الملموس (السلع)**، ويتمثل في الإنتاج الذي يمكن تحديده بكميات وأبعاد رقمية معينة، كالمواد الغذائية والملابس والأدوات.. إلخ.
    - **الإنتاج الغير مادي أو الغير ملموس (الخدمات)**، وتمثل الإنتاج الذي لا يمكن تحديده بكميات معينة وأبعاد رقمية، إنما يمكن توصيفه، كالخدمات الطبية والتعليمية والأمن.. إلخ.

  - **ثانيا- السلع الضرورية والسلع الكمالية:**
    - **السلع الضرورية (الأساسية والمصيرية)** هي "تلك السلع التي تشبع حاجات الإنسان البيولوجية كالحاجة إلى الطعام والشراب والملبس والمسكن".
    - **السلع الكمالية (الغير ضرورية)** هي "السلع التي يرى غالبية الناس أن الحاجة إليها على أدنى درجة من الإلحاح"، أي أنها سلع غير ضرورية يمكن للإنسان الاستغناء عنها من وجهة نظر غالبية أفراد المجتمع.

  - **ثالثا- السلع العادية والسلع الدنيا: (مرتبطة بدخل المستهلك)**
    - **السلع العادية** هي "تلك السلع التي يزيد الطلب عليها كلما زاد دخل المستهلك، ويقل الطلب عليها عندما يقل دخل المستهلك".
    - **السلع الدنيا (الرديئة) فهي** "السلع التي تشبع حاجة إنسانية مباشرة ولكنها على درجة منخفضة من الجودة بحيث يقل إقبال الفرد عليها عندما يرتفع دخله ليتحول إلى استهلاك سلعة أخرى أكثر جودة".

  - **رابعا- السلع الفانية والسلع المعمرة :**
    - **السلع الفانية** هي "السلع التي تستنفذ قدرتها الإشباعية بمجرد استعمالها مرة واحدة"، كالمواد الغذائية
    - **السلع المعمرة** هي "السلع التي تحقق سلسلة من الإشباعات دون أن تفقد قدرتها الإشباعية دفعة واحدة إنما تدريجياً"، كالملابس والآلات والمعدات.

  - **خامسا- السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية (أو الإنتاجية):**
    - **السلع الاستهلاكية** هي "تلك السلع التي تنتج بغرض الاستهلاك النهائي، أو هي التي تشبع الحاجة الإنسانية مباشرة"، مثل السلع الغذائية والملابس.
    - **السلع الرأسمالية أو الإنتاجية** هي "السلع التي لا يمكن استخدامها مباشرة في إشباع الحاجات الإنسانية إنما بطريق غير مباشر"، كالآلات والمعدات.

  - **سادسا-السلع المكملة والسلع البديلة:**
    - **السلع المكملة** هي "تلك السلع التي لا تستخدم أحدها إلا بوجود الأخرى لإشباع حاجة معينة"، أي أنها السلع التي تكمل بعضها البعض في الاستخدام، مثل السيارة والبنزين، الشاي والسكر.
    - **السلع البديلة** فهي "السلع التي يمكن إحلال أحدها محل الأخرى لإشباع حاجة معينة"، ومن أمثلة هذه السلع: الشاي والقهوة، اللحوم والدجاج

ويلاحظ أن البديل والمكمل من ناحية الاستهلاك يختلف عنه من ناحية الإنتاج. حيث يعتبر الدجاج والبيض مكملان في الإنتاج لكونهما يتمان خلال عملية إنتاجية واحدة، هذا في حين يعتبر القمح والذرة بديلان.

الإمكانيات الإنتاجية للمجتمع

- **تعريف تكلفة الفرصة البديلة:**
  - الفرصة التي تم التضحية بها بسبب اختيار معين دون اختيار آخر.
  - وهي مقدار ما تم الاستغناء عنه من منتجات أو عدد وحدات لإنتاج منتج معين، أو زيادة الإنتاج لمنتج آخر.

خط انتاج ٢		خط انتاج ١	
٥	طاولة	٦	طاولة
٣	كرسي	٤	كرسي
١	دولاب	٠	دولاب

تكلفة الفرصة البديلة: هي مقدار ما تم الاستغناء عنه من عدد ١ طاولة و١ كرسي لإنتاج ١ دولاب

السوق مهم الفرق بين كل شكل من أشكال السوق

- **تعريف السوق:**
  - العملية التي يتم من خلالها تحديد الأسعار والكميات المتبادلة من السلع والخدمات المختلفة.
  - هو المكان الذي تتم فيه عملية البيع والشراء سواء كان الكتروني أو تقليدي.

- **أشكال الأسواق:**
  - سوق المنافسة الكاملة
  - سوق المنافسة الاحتكارية
  - سوق الاحتكار
  - سوق منافسة القلة

- **سوق المنافسة الكاملة:**

تتميز هذه السوق بوجود عدد كبير من البائعين والمشترين للسلعة، وهذه السلعة تكون متجانسة تماما أي لها نفس المواصفات عند جميع البائعين، وتتوافر المعلومات الكافية للمتعاملين في السوق، وتسود حرية التعامل في بيع وشراء السلعة دون أي قيود، وعليه يكون هناك ثمن واحد للسلعة محدد يتم التعامل به. وبناء على ذلك نقول بأن سوق المنافسة الكاملة هي سوق تتوافر فيها أربعة شروط أو خصائص أساسية، وهي: -

١- كثرة عدد البائعين والمشترين
٢- تجانس السلعة تجانسا تاما
٣- حرية الدخول والخروج من السوق
٤- العلم التام بأحوال السوق

- **سوق الاحتكار:**

تتميز هذه السوق بوجود منتج أو بائع واحد أو شركة واحدة تستأثر ببيع السلعة، ويستطيع هذا المنتج التأثير على ثمن السلعة وله سلطة في تحديد الثمن وتغييره بالارتفاع أو الانخفاض. أي أن شروط سوق الاحتكار تتمثل فيما يلي:-

١- أن يكون هناك منتج واحد للسلعة أو الخدمة.
٢ - أن يقوم هذا المنتج ببيع سلعة ليس لها بديل في السوق.
٣- عدم إمكانية دخول منتجين آخرين للسوق أو الصناعة (أي صناعة هذه السلعة).

وتكون نتيجة ذلك أن يكون المنتج المحتكر صانعا للسعر وليس متلقيا له كما في حالة سوق المنافسة التامة.

- **سوق المنافسة الاحتكارية:**

تتميز هذه السوق بوجود عدد كبير نسبيا من المنتجين أو البائعين يعرضون سلعة واحدة غير متماثلة أو غير متجانسة. أي أن شروط المنافسة الاحتكارية هي:-

١- وجود عدد كبير نسبيا من البائعين للسلعة.
٢- عدم تجانس السلعة، أي أن السلعة ليست متماثلة وإنما تختلف مواصفاتها من منتج لآخر وبذلك تعتبر بدائل لبعضها.
٣- حرية الدخول والخروج من السوق، حيث لا يكون هناك عوائق كبيرة أمام دخول منشآت جديدة للصناعة.

وفي هذه السوق لا يكون هناك ثمن واحد للسلعة في السوق بل يختلف من منتج لآخر بسبب اختلاف مواصفات السلعة ودرجة تميزها من منتج لآخر. وتحتل سوق المنافسة الاحتكارية مركزا وسطا بين المنافسة التامة والاحتكار المطلق، ولذلك تتميز بكونها ذات طابع عملي وينتشر وجودها في الحياة الواقعية.

- **سوق احتكار القلة:**

هي سوق تتميز بوجود عدد قليل من المنتجين أو البائعين للسلعة، يقومون ببيع سلعة متماثلة أو متباينة (بديلة) بحيث يستأثر كل منهم بنسبة كبيرة من الإنتاج، فيؤثر بقراراته وسياساته الإنتاجية أو التسويقية في باقي المنتجين. ويمكن للمنتج التأثير في ثمن السلعة ولكن وفقا لحجم حصته أو نصيبه في السوق، فكلما كانت حصة المنتج أكبر كان تأثيره على السعر وفي اتخاذ القرارات المختلفة أكبر.

الطلب (الشراء) "يخص المستهلكين"

- **تعريف الطلب:**
  - هو الكميات التي يكون **المستهلكين** مستعدين وقادرين على شرائها من السلعة عند مختلف الأثمان المحتملة خلال فترة زمنية معينة.

- **قانون الطلب:**
  - العلاقة بين السعر (الثمن) والكمية المطلوبة عكسية.
  - يمثل العلاقة العكسية بين سعر السلعة (الثمن) والكمية المطلوبة، مع بقاء العوامل الاخرى ثابته.
  - أي أنه: (كلما ارتفع سعر السلعة (الثمن) قل الطلب، وكلما انخفض السعر زاد الطلب)

- **محددات الطلب:**
  - دخل المستهلك + الطلب، ثمن السلعة - الطلب، ذوق المستهلك + الطلب، أثمان السلع الأخرى البديلة + والمكملة - ، عدد المستهلكين + الطلب.

- **معادلة الطلب هي:**
  - **دالة الطلب ك ط = أ - ب ث**
  - **مثال سؤال: كط = ١٥ - ٢ ث**

مطلوب منك إيجاد كمية الطلب عند الثمن (السعر) = ٤ريال

الجواب:

كمية الطلب = ١٥ – (٢×٤ريال)

= ١٥ - ٨

= ٧ منتجات

- **تغير الكمية المطلوبة:**
  - وهو الانتقال من نقطة الى اخرى على نفس منحنى الطلب نتيجة ارتفاع او انخفاض الاسعار بحيث يعكس العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة عند كل سعر.

- **بينما تغير الطلب:**
  - هو انتقال منحنى الطلب كاملاً للأعلى او للأسفل بسبب تغير محددات الطلب الرئيسية (كزيادة او انخفاض عدد المستهلكين)

- **مرونة الطلب:**
  - **مرونة الطلب السعرية:**
    - هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات التي تحدث في سعرها.
    - عند توفر البدائل تكون السلعة مرنة وعدم توفر البدائل تكون السلعة غير مرنة.
  - **مرونة الطلب الدخلية:**
    - تحسب تأثير التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة التغير في دخل المستهلك.
  - **مرونة الطلب التقاطعية:**
    - تحسب تأثير التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة تغير في سعر سلعة أخرى.

- **درجات مرونة الطلب:**
  - الطلب لا نهائي المرونة م = ∞
  - الطلب المرن ١< م < ∞
  - الطلب متكافئ م = ١
  - طلب غير مرن صفر< م< ١
  - طلب عديم المرونة م = صفر

- **العوامل المؤثرة في مرونة الطلب:**
  - أهمية السلعة – قلت المرونة.
  - مدى توافر بدائل السلعة + زادت المرونة.
  - تعدد استعمالات السلعة وتكرار استخدامها – قلت المرونة.
  - نسبة ما ينفق على السلعة من الدخل + زادت المرونة.
  - الفترة الزمنية + زادت المرونة.

علاقة المرونة السعرية بالإيراد الكلي

- **مرونة الطلب السعرية:**
  - هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات التي تحدث في سعرها.
  - عند توفر البدائل تكون السلعة مرنة وعدم توفر البدائل تكون السلعة غير مرنة.

- **في أسواق المنافسة غير الكاملة:**
  - يهم المنتجون التعرف على مرونة الطلب السعرية للسلعة التي ينتجونها، لأن هناك علاقة بين مرونة الطلب السعرية للسلعة والإيراد الكلي المتحقق من بيعها (والذي يمثل الإنفاق الكلي على السلعة من قبل المستهلكين).

- **تعريف الايراد الكلي:**
  - هو حصيلة ضرب الكمية المباعة (أو المطلوبة) في ثمن السلعة. أي أن:
  - الإيراد الكلي = الكمية المباعة × ثمن السلعة
  - إ ك = ك × ث
  - مثال:

الثمن	الكمية المطلوبة	الإيراد الكلي
١٠	١٠٠	١٠٠٠ = ١٠ × ١٠٠
٨	١٥٠	١٢٠٠ =٨ × ١٥٠

  - ومن المثال يتضح أن تخفيض الثمن في حالة الطلب المرن قد أدت إلى زيادة الإيراد الكلي الناشئ من البيع.
  - من مصلحة المنتج في حالة الطلب المرن تخفيض ثمن السلعة وليس رفعه، لأن تخفيض الثمن يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة كبيرة فيزيد الإيراد.
  - أما في حالة الطلب الغير مرن فإن خفض الثمن لن يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة إلا بدرجة بسيطة فلا يزيد الإيراد الكلي.
  - مثال في حالة الطلب الغير مرن:

الثمن	الكمية المطلوبة	الإيراد الكلي
١٠	١٠٠	١٠٠٠ = ١٠ × ١٠٠
٨	١١٠	٨٨٠ = ٨ × ١١٠

مرونة الطلب	اتجاه تغير الثمن	الإيراد الكلي
لانهائي المرونة	ارتفاع انخفاض	يهبط إلى ما لا نهاية يزداد إلى ما لا نهاية
مرن	**ارتفاع** **انخفاض**	**ينقص** **يزداد**
متكافئ المرونة	ارتفاع انخفاض	لا يتغير لا يتغير
غير مرن	ارتفاع انخفاض	يزداد ينقص
عديم المرونة	**ارتفاع** **انخفاض**	**يزداد بنفس النسبة** **ينقص بنفس النسبة**

مرونة الطلب الدخلية

- **مرونة الطلب الدخلية:**
  - تحسب تأثير التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة التغير في دخل المستهلك.

- **إشارة معامل المرونة تكون:**
  - تكون الإشارة موجبة في حالة السلع العادية لكون العلاقة بين الكمية المطلوبة والدخل طردية،
  - تكون الإشارة سالبة في حالة السلع الدنيا لكون العلاقة بين الكمية المطلوبة والدخل عكسية
- **قيمة المعامل:**
  - تكون أكبر من الواحد إذا كان الطلب مرن (السلع الكمالية)
  - تكون أقل من الواحد إذا كان الطلب غير مرن (السلع الضرورية).

مرونة الطلب (غير السعرية)
مرونة الطلب التقاطعية

- **مرونة الطلب التقاطعية:**
  - تحسب تأثير التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة تغير في سعر سلعة أخرى.

- **تختلف إشارة المرونة حسب نوع السلعة المرتبطة:**
  - فتكون الإشارة موجبة في حالة السلع البديلة لكون العلاقة طردية.
  - فتكون الإشارة سالبة في حالة السلع المكملة لكون العلاقة عكسية.
  - قيمة معامل المرونة تدل على درجة ارتباط السلعتين والتي تزيد كلما زادت قيمة المعامل.

العرض (البيع) "يخص المنتجين"

- **تعريف العرض:**
  - الكميات التي يكون **المنتجون** مســـتعدين وقادرون لبيعها من الســـلعة أو الخدمة عند مختلف الأثمان المحتملة خلال فترة زمنية معينة.

- **قانون العرض:**
  - العلاقة بين السعر والكمية المعروضة طردية.
  - كلما ارتفع الثمن كلما زادت الكمية المعروضة، والعكس صحيح كلما قل الثمن قلت الكمية المعروضة.
  - العلاقة طردية الاشارة الموجبة تعكس العلاقة الطردية بين الثمن والكمية المعروضة.

- **محددات العرض:**
  - المستوى الفني+ ، ثمن السلعة + ، أهداف المنتجين + ، أثمان المنتجات البديلة- والمكملة + ، أثمان عناصر الإنتاج - .

- **معادلة العرض هي:**
  - **دالة العرض ك ع = أ + ب ث**
  - **مثال سؤال: كع = -٢ + ٣ث**

مطلوب منك إيجاد كمية العرض عند الثمن (السعر) = ٢ريال

الجواب:

كمية العرض = -٢ + (٣×٢ريال)

= -٢ + ٦

= ٤ منتجات

- **التغير في العرض:**
  - يكون بانتقال منحنى العرض بأكمله عند نفس الأسعار إلى اليمين أو إلى اليسار وذلك بتغير ظروف العرض.

- **ظروف العرض:**
  - عدد المنتجين+، المستوى الفني للإنتاج+، أسعار عناصر الإنتاج-، الضرائب-، والإعانات+، توقعات المنتجين+.

- **مرونة العرضة**
  - هي درجة استجابة الكمية المعروضة من السلعة للتغيرات التي تحدث في سعرها.

- **درجات مرونة العرض:**
  - العرض لا نهائي المرونة م = ∞
  - العرض المرن ١< م < ∞
  - العرض متكافئ م = ١
  - عرض غير مرن صفر< م< ١
  - عرض عديم المرونة م = صفر

- **العوامل المؤثرة في مرونة العرض:**
  - قابلية السلعة للتخزين.
  - طبيعة العملية الإنتاجية.
  - التوقعات المستقبلية.
  - الفترة الزمنية.

التوازن

- **التوازن:**
  - هو الوضع الذي إن تم التوصل إليه فلا يوجد ما يدعو إلى تغييره ما لم تحدث تغيرات خارجية تؤدي إلى ذلك.

- **توازن السوق:**
  - هو الحالة التي تتساوى عندها الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من سلعة معينة عند ثمن معين، ويسمى هذا الثمن بالثمن التوازني.
  - ولن يتغير هذا التوازن إلا في حالة تغير ظروف العرض أو الطلب

- **ثمن التوازن:**
  - هو الثمن الذي يجعل هناك توازن بين الكمية المطلوبة من السلعة من قبل المشترين مع الكمية المعروضة منها من قبل البائعين.
  - يتحدد ثمن التوازن للسلعة بالتفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلعة.

- **توازن السوق جبرياً:**
  - يتحقق التوازن عندنا:
    - **كمية وثمن الطلب= الكمية وثمن العرض**

$ك_ط$ = $ك_ع$

- **مثال سؤال: إذا كانت معادلة الطلب: $ك_ط$ = ٨ - ٢ ث**

ومعادلة العرض: $ك_ع$ = -٢ + ٣ث

مطلوب منك إيجاد نقطة التوازن بينهما:

الثمن	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة
صفر	٨	-٢
١	٦	١
٢	٤	٤
٣	٢	٧
٤	صفر	١٠

- **الجواب:**

يكون التوازن عندما:

نقطة التوازن = $ك_ط$ = $ك_ع$

= ٨ - ٢ث = -٢ + ٣ث

= ١٠ = ٥

الثمن التوازني = ٢ريال

  - أما الكمية التوازنية فيمكن الحصول عليها بالتعويض عن الثمن في أي من معادلتي العرض أو الطلب.
    - **كمية الطلب عند الثمن (السعر) = ٢ريال**

- **الجواب:**

كمية الطلب = ٨ - (٢×٢ريال)

= ٨ - ٤

= ٤ منتجات

    - **كمية العرض عند الثمن (السعر) ٢ريال**

- **الجواب:**

كمية العرض = -٢ + (٣×٢ريال)

= -٢ + ٦

= ٤ منتجات

    - اذاً الثمن التوازني = ث= ٢ ريال
    - والكمية التوازنية = ك= ٤ منتجات

تغيرات العرض والطلب

- **يتغير وضع التوازن السابق بتغير الطلب أو تغير العرض أو كلاهما معا، وفيما يلي نتناول الحالات الثلاثة:**
  - **أولا: تغير الطلب مع ثبات العرض**
    - زيادة الطلب
    - انخفاض الطلب
      - يتضـــح لنا أن تغير الطلب يؤدي إلى تغير الثمن والكمية التوازنية في نفس الاتجاه فعند زيادة الطلب يرتفع الثمن وتزيد الكمية والعكس بالعكس
  - **ثانيا: تغير العرض مع ثبات الطلب**
    - زيادة العرض
    - انخفاض العرض
      - يتضـــح لنا أن تغير العرض يؤدي إلى تغير الكمية التوازنية في نفس الاتجاه أما الثمن فيتغير في الاتجاه المعاكس، فعند زيادة العرض تزيد الكمية وينخفض الثمن والعكس بالعكس.
  - **ثالثا: تغير العرض والطلب معاً**
    - زيادة العرض وزيادة الطلب
      - زيادة العرض والطلب بنفس النسبة: تزداد الكمية التوازنية ويبقى سعر التوازن دون تغير
      - زيادة العرض بنسبة اعلى من زيادة الطلب: تزداد كمية التوازن وينخفض سعر التوازن
      - زيادة الطلب بنسبة اعلى من زيادة العرض: تزداد كمية التوازن ويزداد سعر التوازن
    - انخفاض العرض وانخفاض الطلب
      - انخفاض العرض والطلب بنفس النسبة: تنخفض كمية التوازن ويبقى سعر التوازن دون تغير
      - انخفاض العرض بنسبة اعلى من انخفاض الطلب: تنخفض كمية التوازن ويرتفع سعر التوازن
      - انخفاض الطلب بنسبة اعلى من انخفاض العرض: تنخفض كمية التوازن وينخفض سعر التوازن
    - زيادة الطلب وانخفاض العرض
    - انخفاض الطلب وزيادة العرض

  - كما ذكرنا: أن تغير الطلب يغير الثمن والكمية في نفس الاتجاه وتغير العرض يؤدي إلى تغير الكمية التوازنية في نفس الاتجاه أما الثمن فيتغير في الاتجاه المعاكس.

  - وعلى ذلك فإن زيادة الطلب مع زيادة العرض تؤدي إلى زيادة الكمية التوازنية أما الثمن فيعتمد تأثره بقوى العرض والطلب أيهما أكبر. ولكن عند انخفاض الطلب وزيادة العرض ينخفض الثمن أما الكمية التوازنية فتعتمد على قوى العرض والطلب أيهما أكبر..

- **كلما زاد العرض قل السعر**

- **كلما قل العرض زاد السعر**

تطبيقات على توازن العرض والطلب

- **أولا- حالة فرض ضريبة غير مباشرة**
  - الضريبة
    - هي عبارة عن مبالغ مالية أو رسوم يتم دفعها إلى الحكومة مقابل خدمات تتحقق مستقبلياً.
  - عند فرض الحكومة لضـريبة غير مباشـرة على سـلعة ما يخفض المنتج عرض السـلعة وينتقل منحنى العرض جهة اليسار.
  - يتوقف مقدار ما يتحمله المستهلك أو المنتج من الضريبة على مرونة الطلب:
    - في حالة الطلب المرن تضعف قدرة المنتج على رفع الثمن فيتحمل هو عبء أكبر من الضريبة.
    - في حالة الطلب غير مرن يتمكن المنتج من رفع الثمن ليحمل المستهلك الجزء الأكبر من الضريبة.
    - في حالة الطلب متكافئ المرونة يتقاسم الاثنان الضريبة بينما.
    - في حالة الطلب لانهائي المرونة يتحمل المنتج العبء وحده.
    - في حالة الطلب عديم المرونة يتحملها المستهلك بكاملها.

- **ثانيا- حالة منح إعانة إنتاج**
  - عند منح الحكومة إعانة إنتاج لسلعة ما يزيد المنتج المعروض من السلعة فينتقل منحنى العرض جهة اليمين.
  - ويتوقف مقدار ما يستفيد به المستهلك أو المنتج من الإعانة على مرونة الطلب:
    - في حالة الطلب المرن يسـتفيد المنتج بجزء أكبر من الإعانة لأن تخفيض بسـيط في السـعر سـيزيد من الكمية المطلوبة.
    - في حالة الطلب غير مرن يحصل المستهلك على نصيب أكبر من الإعانة.
    - في حالة الطلب متكافئ المرونة يتقاسم الاثنان الإعانة الممنوحة.
    - في حالة الطلب لانهائي المرونة يستفيد المنتج من كامل الإعانة.
    - في حالة الطلب عديم المرونة يستفيد منها المستهلك بكاملها.

- **ثالثا- التسعير الجبري**
  - كثيرا ما تلجأ الحكومات إلى التدخل في تحديد سـعر بعض السـلع ولا تترك السـعر يتحدد بالتفاعل الحر بين الطلب والعرض في السوق إنما تضع سعرا أقل من السعر التوازني بحيث يعتبر هذا السعر حدا أقصى لا يجوز البيع بأعلى منه.
  - وقد تلجأ الحكومات إلى التدخل بوضع حد أدنى للسعر يكون أعلى من السعر التوازني بحيث لا يجوز البيع بأقل منه.
  - فإن هذا السعر لا يحقق التوازن إنما ستكون الكمية المطلوبة عنده أكبر من الكمية المعروضة (فائض طلب).
  - هنا يمكن أن تنشأ السوق السوداء حيث يتم بيع وشراء كميات إضافية من السلعة بسعر أعلى من السعر المحدد قانونيا.
  - لمنع نشأة هذه السوق السوداء تقوم الحكومة بمنح إعانة لمنتجي السلعة مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض كما درسنا مسبقا ويتحدد ثمن التوازن بزيادة العرض عند الثمن القانوني.
  - عند تدخل الحكومة بوضع حد أدنى للثمن قانونيا لا يجوز البيع بأقل منه يكون هذا الثمن أكبر من ثمن التوازن.
  - هذا السعر ستكون الكمية المعروضة عنده أكبر من الكمية المطلوبة (فائض عرض أو عجز طلب).

تحليل سلوك المستهلك (الطلب)
باستخدام نظرية المنفعة الحدية

- **تدرس هذه النظرية تحليل سلوك المستهلك وطلبه على السلعة، وأهم النظريات التي تحلل سلوك المستهلك نظرية المنفعة ونظرية منحنيات السواء.**

- **تقوم نظرية المنفعة على افتراض إمكانية قياس المنفعة والإشباع الذي يعود على المستهلك من استهلاك سلعة معينة رقميا.**

- **تعريف المنفعة الكلية:**
  - إجمالي الإشباع أو المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لكمية معينة من السلعة خلال مدة زمنية معينة.
  - المنفعة الكلية = مجموع المنافع الحدية (ك٢= م١+م٢)

- **المنفعة الحدية:**
  - هي مقدار الزيادة في المنفعة الكلية نتيجة لزيادة الكمية المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة.
  - أو هي منفعة الوحدة الإضافية التي يستهلكها المستهلك من السلعة، بمعنى أنها مقدار التغير في المنفعة الكلية نتيجة لتغير عدد الوحدات المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة.
  - المنفعة الحدية = الفرق بين المنفعة الكلية (ك٢ – ك١)

- **قانون تناقص المنفعة الحدية:**
  - كلما ازدادت الكمية المستهلكة من السلعة انخفضت المنفعة العائدة من استهلاك الوحدة الإضافية منها.
  - والمنفعة الكلية تتزايد حتى تصل إلى نقطة التشبع ثم تتناقص.

الكمية المستهلكة من السلعة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
١	٥	٥
٢	٩	٤
٣	١٢	٣
٤	١٤	٢
٥	١٥	١
٦ حد التشبع	١٥	صفر
٧	١٤	١-
ضروري معرفة طريقة إيجاد كل من المنفعة الكلية والحدية	من عمود المنفعة الحدية نجمع ٣+٤+٥=١٢	من عمود المنفعة الكلية نطرح ١٢-٩=٣
	يلاحظ عليها أنها تتزايد حتى تصل إلى حد التشبع ثم تبدأ بالتناقص	يلاحظ عليها أنها تتناقص وتستمر بالتناقص حتى بعد وصلها إلى حد التشبع

توازن المستهلك

- **تعريف توازن المستهلك:**
  - الدخل = الانفاق
  - يكون المستهلك في حالة توازن إذا أنفق دخله على شراء كمية السلع والخدمات بحيث يحصل على أكبر منفعة كلية ممكنة وذلك في حدود هذا الدخل وفي ضوء أثمان السلع في السوق. ونوضح ذلك في حالتين:-
    - إذا كان ينفق الدخل على سلعة واحدة.
    - إذا كان ينفق الدخل على أكثر من سلعة.

- **توازن المستهلك في حالة الإنفاق على شراء سلعة واحدة:**
  - بفرض أن المستهلك سوف ينفق دخله المخصص للإنفاق خلال مدة معينة على شراء سلعة واحدة، فإنه يكون في حالة توازن إذا اشترى كمية من تلك السلعة بحيث تكون المنفعة الحدية للسلعة مساوية منفعة المبلغ المنفق على الوحدة من تلك السلعة:-
    - في حالة التوازن فإن:
      - المنفعة الحدية المكتسبة = المنفعة الحدية المضحى بها
    - علماً أن :
      - المنفعة الحدية المكتسبة = التغير في المنفعة الكلية ك٢ - ك١
      - المنفعة الحدية المضحى بها = ثمن الوحدة (السلعة) × منفعة النقود (الريال)

الكمية المستهلكة من السلعة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية للسلعة (المكتسبة)	ثمن السلعة	منفعة الريال	المنفعة الحدية المضحى بها
١	٧	٧	٢	٣	٦
٢	١٣	٦	٢	٣	٦
٣	١٨	٥	٢	٣	٦
٤	٢٢	٤	٢	٣	٦
٥	٢٥	٣	٢	٣	٦

حالة التوازن

- **توازن المستهلك في حالة الإنفاق على أكثر من سلعة:**
  - إذا افترضنا أن المستهلك سيوزع دخله على شراء أكثر من سلعة ولتكن سلعتين (أ) و(ب) فإنه يصل إلى حالة التوازن عندما يتحقق شرط التوازن التالي:-
    - المنفعة الحدية للريال المنفق على السلعة (أ) = المنفعة الحدية للريال المنفق على السلعة (ب)
  - علماً بأن:
    - المنفعة الحدية للريال المنفق على السلعة (أ) = المنفعة الحدية للسلعة (أ) ÷ ثمن السلعة (أ)
  - وأن
    - المنفعة الحدية للريال المنفق على السلعة (ب) = المنفعة الحدية للسلعة (ب) ÷ ثمن السلعة (ب)
  - هناك شرط آخر وهو:
    - ان ينفق المستهلك جميع دخله على السلعتين (السلع)
    - الدخل = مجموع الإنفاق على السلع
    - الدخل = الإنفاق على السلعة (أ) + الإنفاق على السلعة (ب)
  - علماً بأن:
    - الإنفاق على السلعة (أ) = ك أ × ث أ
    - الإنفاق على السلعة (ب) = ك ب × ث ب
  - الجدول التالي يوضح الكميات التي يستهلكها المستهلك من السلعتين س، ص والمنفعة التي يحصل عليها، علما بأن ثمن س = ٢ ريال، وثمن ص = ٣ ريال.

س				ص			
الكمية المستهلكة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية	م ح للريال المنفق على س	الكمية المستهلكة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية	م ح للريال المنفق على ص
١	١٠	١٠	٥	١	٢٠	٢٠	٦,٧
٢	١٩	٩	٤,٥	٢	٣٨	١٨	٦
٣	٢٧	٨	٤	٣	٥٤	١٦	٥,٣
٤	٣٤	٧	٣,٥	٤	٦٩	١٥	٥

  - يتحقق التوازن عند استهلاك 1 وحدة من السلعة (س)، و4 وحدة من السلعة (ص) حيث يتحقق شرط توازن المستهلك ويكون:
    - منفعة الريال المنفق على السلعة (س) = منفعة الريال المنفق على السلعة (ص)
  - كما أن:
    - ل = ك س× ث س + ك ص× ث ص = 1× 2 + 4 × 3 = 14

الانتاج

- **تعريف الإنتاج:**
  - خلق سلع وخدمات جديدة
  - عملية تحويل مختلف عناصـر الإنتاج (أرض، عمل، رأس مال، تنظيم) إلى سـلع وخدمات يكون المسـتهلك على استعداد لدفع ثمن لها.

- **تقوم المنشآت أو المشروعات الموجودة في المجتمع بإنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية، ومن مجموع ما ينتجه ويعرضه كل مشروع أو منشأة يتكون العرض الكلي للسلعة أو الخدمة في السوق.**

- **الهدف الأساسي الذي يسعى لتحقيقه المنتج من خلال عملية الإنتاج هو تحديده لكمية الإنتاج من السلعة أو الخدمة التي ينتجها وكيفية وصوله لحالة التوازن أي تحديده لحجم الإنتاج الذي يجعله يحقق أكبر ربح ممكن.**

تعريف الربح:
- الربح هو الفرق بين الإيراد الكلي (أو قيمة المبيعات) والتكاليف الكلية للإنتاج.
- الربح = الإيراد الكلي – التكاليف الكلية للإنتاج.

- **الايراد الكلى = سعر الوحدة (او الايراد المتوسط) ×الكمية المباعة (او الكمية المطلوبة)**

- **التكلفة الكلية = التكلفة المتوسطة الكلية للإنتاج × الكمية المعروضة (او الكمية المباعة)**

- **عناصر الإنتاج:**
  - العناصر التي تتضافر فيما بينها للإسهام في إنتاج الأموال الاقتصادية"، وهي الموارد الاقتصادية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات والتي بدونها يستحيل القيام بالإنتاج.
  - الأرض – العمل – رأس المال – التنظيم

- **تعريف الأرض:**
  - يقصد بها الموارد المستمدة من الطبيعة والتي تستخدم في الإنتاج، أي تشمل سطح الأرض وما تشتمل عليه من معادن وثروات معدنية ومياه والتي تسـتخدم في إنتاج السـلع والخدمات التي تشـبع حاجات الإنسـان. وللأرض ثلاث خصائص:- ثبات مساحة الأرض، انعدام نفقة الإنتاج، عدم تجانس الأرض.

- **تعريف العمل:**
  - يمثل خدمات الأيدي العاملة التي تسهم في إنتاج السلع، وقد يكون العمل جسماني عضلي أو ذهني.

- **تعريف رأس المال:**
  - هو العنصر الذي يصنعه الإنسان ليساعده في الإنتاج ويشمل المواد والآلات والمعدات . أما النقود أو رأس المال النقدي هو مجرد وسيلة للحصول على رأس المال العيني أو الحقيقي.

- **تعريف التنظيم:**
  - يقصد به خدمات أصحاب المشروع أو الذين يقومون بإدارة وتنظيم المشروع والتأليف بين عناصر الإنتاج ويتحملون مخاطر الإنتاج ومسئولية اتخاذ القرارات ويحققون ربحا أو خسارة.

دالة الانتاج

- **تعريف دالة الإنتاج:**
  - تُعَبِر دالة الإنتاج عن العلاقة بين حجم الإنتاج وكمية عناصـــر الإنتاج المســـتخدمة، ويمكن التعبير عنها كالآتي:-
  - ج = د (ع، س، ...)
  - حيث: ج= حجم الإنتاج ع= عنصر العمل س= رأس المال
  - **حجم الإنتاج (ج) هو المتغير التابع في دالة الإنتاج.**
  - **عناصر الإنتاج ع، س،.. هي المتغيرات المستقلة في دالة الإنتاج.**

- **يمكن زيادة حجم الإنتاج في المشروع أو المنشأة بطريقتين:**
  - **الطريقة الأولى:**
    - أن يتم زيادة حجم الإنتاج من السلعة التي ينتجها المشروع عن طريق زيادة كمية أحد عناصر الإنتاج (أو بعضها) مع ثبات عناصر الإنتاج الأخرى (المدى القصير).
  - **الطريقة الثانية:**
    - أن يتم زيادة الإنتاج عن طريق زيادة حجم المشـــروع بالكامل بحيث يتم زيادة جميع عناصـــر الإنتاج بنفس النسبة (المدى الطويل).
  - ويمكن التفرقة بين الانتاج والتكاليف في المدى القصـــير والانتاج والتكاليف في المدى الطويل من خلال الزمن.

دالة الإنتاج في المدى القصير، وقانون تناقص الغلة

- **إن زيادة حجم الإنتاج عن طريق زيادة أحد عناصـر الإنتاج (أو بعضـها) مع ثبات العناصـر الأخرى في المدى القصير، يؤدي إلى حدوث ما يعرف بقانون تناقص الغلة.**

- **قانون تناقص الغلة:**
  - إذا كان هناك عنصران أو أكثر من عناصر الإنتاج وكانت كمية أحدهما ثابتة وكمية الأخر متغيرة فإن زيادة العنصر المتغير يترتب عليها بعد حد معين تناقص الناتج الحدي والناتج المتوسط".

- **الإنتاج الكلي (ج ك):**
  - إجمالي الناتج الذي ينتجه عدد معين من العمال. وهو يساوي:-
  - الناتج الكلى = الناتج المتوسط × عدد العمال

- **الإنتاج الحدي (ج ح):**
  - مقدار الزيادة في الإنتاج الكلي نتيجة لزيادة عدد العمال المشـــتغلين بعامل واحد"، أو هو مقدار الناتج الإضافي نتيجة لتشغيل عامل إضافي. وهو يساوي :-
  - الإنتاج الحدي (ج ح) = التغير في الإنتاج الكلي (Δ ج ك) ÷ التغير في عدد العمال (Δ ع)

- **الإنتاج المتوسط (ج م):**
  - متوسـط ما ينتجه العامل الواحد" ويسـاوي حاصـل قسـمة الإنتاج الكلي على عدد العمال المشـتغلين، والذي يعبر هنا عن الإنتاج المتوسط للعامل.
  - الإنتاج المتوسط (ج م) = الإنتاج الكلي (ج ك) ÷ عدد العمال (ع)

- **في ظل النظام الرأسمالي وفي سوق المنافسة حيث يسعى المنتجين الى تعظيم الأرباح، يؤدى ارتفاع ثمن السلعة في السوق إلى تحفيز المنتجين على انتاج المزيد منها ومن ثم زيادة الطلب على عناصر الانتاج، والعكس صحيح.**

الأرض (ض)	عدد العمال (ع)	الإنتاج الكلي (ج ك)	الإنتاج الحدي (ج ح)	الإنتاج المتوسط (ج م)
٥ كم٢	صفر	صفر	صفر	صفر
٥	١	٥٠	٥٠	٥٠
٥	٢	١٢٠	٧٠	٦٠
٥	٣	١٨٠	٦٠	٦٠
٥	٤	٢٢٠	٤٠	٥٥
٥	٥	٢٥٠	٣٠	٥٠
٥	٦	٢٧٠	٢٠	٤٥
٥	٧	٢٨٠	١٠	٤٠
٥	٨	٢٨٠	صفر	٣٥
٥	٩	٢٧٠	١٠-	٣٠
كمية تغيرها ثابتة	كمية تغيرها متغيرة	من عمود الإنتاج الحدي نجمع ٥٠+٧٠=١٢٠	من عمود الإنتاج الكلي نطرح ١٢٠-٥٠=٧٠	من عمود الإنتاج الكلي نقسم على عدد العمال ١٢٠÷٢=٦٠

ضروري معرفة طريقة إيجاد كل من الانتاج الكلي والحدي والمتوسط

قانون تناقص الغلة

- **يمكن توضيح العلاقة بين الناتج الكلي والناتج الحدي والتي تبين مراحل الإنتاج كالتالي:**
  - يتزايد الناتج الكلي في البداية بمعدل متزايد ويكون الناتج الحدي متزايد.
  - يتزايد الناتج الكلي وبمعدل متناقص فيتناقص الناتج الحدي.
  - يصل الناتج الكلي إلى أعلى مستوى له عندما يصل الناتج الحدي إلى الصفر.
  - يتناقص الناتج الكلي عندما يكون الناتج الحدي سالبا.

- **تبدأ مرحلة تناقص الغلة عندما يبدأ الناتج الحدي في التناقص أما مرحلة تزايد الغلة فتتمثل في تزايد الناتج الحدي.**

- **وبالاعتماد على الجدول والرسم السابقين يمكن توضيح العلاقة بين الناتج الحدي والناتج المتوسط على الوجه التالي:-**
  - يمر كل من الناتج الحدي والمتوسط بمرحلة تزايد ثم مرحلة تناقص (وعندما يبدأ التناقص في الناتج الحدي تبدأ مرحلة تناقص الغلة).
  - أن التناقص في الناتج الحدي يبدأ أولا ثم يتبعه تناقص الناتج المتوسط.
  - يتساوى الناتج الحدي والناتج المتوسط عندما يصل الناتج المتوسط إلى أعلى مستوى له(النقطة م على الرسم)، أي عند نقطة تقاطع المنحنيين.
  - يتزايد الناتج المتوسط طالما أن الناتج الحدي أعلى منه، ويتناقص الناتج المتوسط طالما أن الناتج الحدي أقل منه.

- **مراحل الإنتاج الثلاثة الرئيسية:**
  - **المرحلة الأولى:**
    - وهي المرحلة التي يتزايد فيها الناتج المتوسط حتى يصل إلى أعلى مستوى له عند النقطة (م).
  - **المرحلة الثانية:**
    - وتبدأ من انتهاء المرحلة الأولى أي من بدء تناقص الناتج المتوسط عند نقطة تساويه الناتجين الحدين، وتنتهي عندما يصل الناتج الحدي إلى الصفر حيث يصل الناتج الكلي إلى أعلى مستوى له (أ).
  - **المرحلة الثالثة:**
    - وتبدأ من نهاية المرحلة الثانية، وفيها يتناقص الناتج الكلي ويصبح الناتج الحدي سالبا.

- **تحديد المرحلة الاقتصادية:**
  - عند تحديد المشروع للكمية المستخدمة من العنصر المتغير (وهو عنصر العمل) فإنه يستمر في زيادة عدد العمال المشتغلين في المشروع حتى نهاية المرحلة الأولى والتي يتزايد فيها الناتج المتوسط. ولا يدخل في المرحلة الثالثة لأنها مرحلة غير اقتصادية ينخفض فيها الناتج الكلي ويكون الناتج الحدي سالبا. وعلى ذلك تعتبر المرحلة الثانية هي المرحلة الاقتصادية والتي يحدد فيها المشروع عدد العمال المستخدمين عند المستوى الذي يتساوى عنده قيمة الإيراد الحدي للعمل مع التكلفة الحدية للعمل.

- **وفي الاجل الطويل عند زيادة عنصري العمل وراس المال معاً فان الناتج يمكن ان يأخذ ثلاثة احتمالات تعرف بـ " قوانين الغلة بالنسبة للحجم" على النحو التالي:**
  - **قانون تزايد الغلة بالنسبة للحجم:** بمعنى ان زيادة عناصر الانتاج بنسبة معينة تؤدى الى زيادة الناتج بنسبة اعلى.
  - **قانون ثبات الغلة بالنسبة للحجم:** بمعنى ان زيادة عناصر الانتاج بنسبة معينة تؤدى الى زيادة الناتج بنفس النسبة.
  - **قانون تناقص الغلة بالنسبة للحجم:** بمعنى ان زيادة عناصر الانتاج بنسبة معينة تؤدى الى زيادة الناتج بنسبة اقل.

- **في المدى الطويل يتم زيادة الإنتاج في المشروع عن طريق زيادة جميع عناصر الإنتاج المستخدمة، أي توسيع حجم المشروع ككل.**
  - قد يزيد إنتاج المشروع بنسبة أكبر من زيادة عناصر الإنتاج (حالة تزايد الغلة مع الحجم).
  - قد يزيد الإنتاج بنفس نسبة الزيادة في عناصر الإنتاج (ثبات الغلة).
  - قد يزيد الإنتاج ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة عناصر الإنتاج (تناقص الغلة مع الحجم).

- **الحجم الأمثل للمشروع:**
  - هو ذلك الحجم الذي تصل عنده التكلفة المتوسطة عند أقل مستوى لها. ويعتبر هذا الحجم هو أكثر الأحجام كفاءة في المدى الطويل، حيث تصل وفورات الإنتاج الكبير إلى أعلى حد لها.